

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

19/05/2014

مسؤولان أمميان ينوهان بسياسة المغرب في مجال الدواء ومحاربة السيدا

الوردي بجنييف: انخرطنا في مخطط لإعادة تموقع وزارة الصحة لتوزيع عادل للخدمات الصحية في الوقت الذي أشادت فيه المديرية العامة للمنظمة العالمية للصحة مارغريت شان بسياسة المغرب في مجال الدواء، والتي وصفتها بـ«التجربة الجيدة التي ينبغي مشاركتها مع بلدان أخرى»، عبر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، ميشيل سيديبي، عن «الإشادة البالغة» بـ«التقدم الملموس» الذي تحقق في مجال محاربة داء فقدان المناعة المكتسبة «السيدا» في المغرب، على مستوى التشخيص والعلاج والرعاية التكفل.

قالت شان، في لقاء مع وزير الصحة الحسين الوردي، بمقر المنظمة في جنيف، إن «مقاربتكم الدوائية تتماشى مع إحدى أولوياتنا، المتمثلة في تسهيل ولوج الجميع للدواء، مما يدفعنا للتنبؤ بما تقومون به». وأكدت بهذا الخصوص أن المنظمة تسهر على أن تستجيب للأدوية للمعايير الدولية في الجودة والتوازن بين إكراهات المنتجين وضرورة تقنين القطاع.

وخلال هذا اللقاء، قدم الوردي للمديرية العامة عرضا حول رؤية تدبير الصحة والنهوض بها بالمغرب، «وهي الرؤية التي تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والحرص على المساواة في تقديم الخدمات الطبية».

وأوضح الوردي أن المغرب حدد سلسلة من الأولويات، مثل التأمين الصحي لفائدة المستقلين ضمن منطق تعميم التغطية الصحية، والصحة النفسية والمستعجلات، والنهوض بالسياسة الدوائية».

وقال الوردي «لقد انخرطنا في مخطط لإعادة تموقع وزارة الصحة، لجعلها الضامن لتوزيع فعال وعادل للخدمات الصحية»، مشيرا إلى أن من بين أولويات الوزارة تعميم التلقيح والتكفل، خصوصا بالنسبة للأشخاص المصابين بالسرطان. كما ذكر باعتماد المقاربة المبنية على حقوق الإنسان والحق في التطبيق. وبخصوص العرض في مجال الأدوية، قامت المملكة بخفض ثمن الأدوية من 20 إلى 80 في المائة، وذلك في إطار سياسة شاملة تنص على إجراءات لدعم المنتجين وكل الشركاء المعنيين.

وفي هذا الإطار، عبرت المديرية العامة للمنظمة العالمية للصحة عن ارتياحها للمبادرات المتخذة بالمغرب، خلال السنوات الأخيرة، في مجال محاربة الأمراض المعدية والسرطان، منوهة بقوة بصاحبة السمو الملكي الأميرة للا سلمى، سفيرة النوايا الحسنة للمنظمة العالمية للصحة، لانخراطها المتواصل في محاربة هذا الداء.

وأبت شان، بهذه المناسبة، إلا أن تقدم اعتذارها، الكتابي والشفوي، للمغرب عن تسلسل ممثل مزور للجمهورية الصحراوية المزعومة، إلى الاجتماع المشترك بين المنظمة العالمية للصحة والاتحاد الأفريقي، الذي انعقد في أبريل الماضي في لواندا، مؤكدة أن ممثلي الدول الأعضاء، المعترف بها من الأمم المتحدة، يمكنهم فقط حضور مثل هذه الاجتماعات. ومن جهة أخرى اتفق الجانبان على مواصلة الاتصالات والمشاورات من أجل تحديد مجالات التعاون وتوسيعها خلال المرحلة المقبلة.

جرى هذا الاجتماع بحضور حسن البوكيلي المكلف بمهمة في بعثة المغرب الدائمة بجنيف وعبد الرحمان العلوي مدير التخطيط والموارد المالية بوزارة الصحة، إضافة إلى نجوى براك عضو البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة.

من جانب آخر، عبر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، ميشيل سيديبي، الجمعة بجنيف، عن «الإشادة البالغة» بـ«التقدم الملموس» الذي تحقق في مجال محاربة داء فقدان المناعة المكتسبة «السيدا» في المغرب، على مستوى التشخيص والعلاج والرعاية التكفل.

وقال سيديبي، خلال مباحثات أجراها مع وزير الصحة الحسين الوردي، «لقد قمتم بالعديد من الأعمال من أجل الوقاية من المرض وكذا لكي لا ينظر إليه على أنه مسألة هامشية».

وتبادل الطرفان وجهات النظر حول الأعمال التي قام بها المغرب في مجال محاربة داء السيدا، وعلى الخصوص جهود الوقاية والتكفل بالمرضى الذين يعانون من هذا المرض. وفي هذا السياق، ذكر الوردي بأن 8705 حالة إصابة تم تشخيصها في المغرب إلى غاية سنة 2013، في حين أن التقديرات تشير إلى 31 ألف حالة. وأبرز، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن «هذه الوضعية تعني أن 70 في المائة من المغاربة يعيشون مع السيدا دون معرفته، مما يعزز خطر انتقال المرض الذي يبقى محدودا بـ0.14 في المائة».

وأكد الوزير أنه تطرق بهذه المناسبة إلى الرؤية التي تم وضعها في إطار الإستراتيجية الوطنية لمحاربة داء السيدا لتعزيز رؤية «صفر إصابات جديدة، صفر وفيات وصفر تمييز فيما يتعلق بالسيدا». وقال «على المستوى الوطني طموحنا إلى غاية سنة 2016 هو خفض عدد الإصابات الجديدة بنسبة 50 في المائة، وخفض معدل الوفيات بنسبة 60 في المائة، وتحسين لرعاية والتكفل بالمرضى».

وأضاف أن الأعمال الأساسية تتمحور حول الكشف، و التشخيص، وتتم على الخصوص بالفئات الاجتماعية الهشة مثل النساء الحوامل ومتعاطي المخدرات، وذلك بهدف الوصول إلى مليون تشخيص ضد السيدا سنة 2016، مشيرا إلى أن الأمر يتعلق أيضا بضمان تمديد الرعاية من خلال مضادات الفيروسات، وذلك خاصة في إطار نظام المساعدة الطبية (راميد) وإنتاج الأدوية المطلوبة في هذا المجال بالمغرب .



وقال إنه من بين محاور أولويات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة السيدا اعتماد المقاربة القائمة على حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في الصحة، كما هو متضمن في الاتفاقية الموقعة في هذا السياق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن هذه المقاربة تتماشى مع مقتضيات دستور 2011، وتوجيهات جلالة الملك محمد السادس الذي أعطى دفعة قوية لردة الفعل الوطنية على وباء السيدا بزيارته سنة 2003 لمستشفى النهار بالمركز المرجعي بالبيضاء.

وأكد الوردي أن جلالة الملك، من خلال ذلك، قدم النموذج الأمثل للتصدي للوصم والتمييز اللذين يعاني منهما الأشخاص المتعايشين مع هذا المرض، موضحا أنه خصصت للإستراتيجية الوطنية لمكافحة السيدا ميزانية بلغت 810 مليون درهم، مشيرا إلى أن الصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا قد قرمنح هبة قدرها 37.4 مليون دولار للمغرب، تقديرا لجهوده في مجال مكافحة هذا المرض الخطير. وسيتم تقديم هذه الهبة إلى وزارة الصحة يوم 25 يونيو المقبل بالمغرب بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة للصندوق العالمي.

وفي هذا السياق، دعا الوزير ميشيل سيدبي للمشاركة في هذا الاحتفال، وهي الدعوة التي قبلها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز. ومن المنتظر أن يشارك الحسين الوردي يوم الاثنين المقبل في أشغال الجمعية العامة الـ67 لمنظمة الصحة العالمية، ويشارك قبل ذلك في لقاء حول الأمراض غير المتنقلة الذي تنظمه المنظمة الدولية للفرنكفونية. 2014



العيون

نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المدرسي

30/2/16

التأهيلية لعل بن عبد الله بالعيون أيام 15 و16 و17 و18 ماي الجاري.

وأضاف المصدر أن مشاركة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة، في هذه التظاهرة، تروم أيضا التعريف والتحسيس بأهمية احترام مبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا، من خلال تأطير ورشات ولقاءات تواصلية وتفاعلية مع التلاميذ، وكذا تنظيم أروقة بالمؤسسات التربوية، على هامش هذه التظاهرة، تضم كتب ومنشورات وإصدارات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

يشار إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة تروم، في إطار انفتاحها على الوسط المدرسي، تميم وتعزيز أدوار النوادي بالمؤسسات التعليمية والجمعيات التربوية، من أجل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتمثلها على المستوى المعرفي والسلوكي.

← انطلق، يوم الخميس الماضي بالعيون، برنامج تربوي حول نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المدرسي بمساهمة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون- السمارة. وتهدف هذه التظاهرة، التي تنظمها عدة مؤسسات تعليمية بالعيون بمساهمة شركاء آخرين، خلال الفترة ما بين 15 و 18 ماي الجاري، إلى المساهمة في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المدرسي.

وأوضح بلاغ للمنظمين أن هذه الأنشطة تتضمن تنظيم الأيام البيئية الثقافية وتخليد الذكرى 58 لتأسيس الأمن الوطني بالثانوية التأهيلية ابن زهر بالعيون، وتنظيم الملتقى الأول للأدب بالمركب التربوي الأمل وذلك خلال الفترة ما بين 15 و17 ماي الجاري بالعيون.

أما الأيام الثقافية المنظمة تحت شعار «المؤسسة التعليمية تضمن حق الإبداع»، فتتظم بالثانوية



رئيس مجلس المستشارين يستعرض أمام وفد مصري قضايا تتعلق بالحكامة والمناصفة والمجتمع المدني

الرباط - أجرى محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين اليوم الجمعة مباحثات مع وفد مصري تم خلالها بالخصوص استعراض الادوار الجديدة للمجتمع المدني.

وذكر بلاغ للمجلس أن السيد بيد الله قدم للوفد المصري الذي يضم أطرا عليا ومسؤولين سامين سابقين في عدة قطاعات استراتيجية ، عرضا حول المكانة الجديدة التي أعطاها دستور 2011 للمجتمع المدني كشريك في بلورة السياسات العمومية.

واضاف البلاغ أن السيد بيد الله ركز بصفة خاصة على آليات الحكامة خصوصا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ومؤسسة الوسيط، ودسترة اللغة الأمازيغية وصيانة الحسانية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة.

وأشار البلاغ إلى أن الوفد المصري، الذي يقوم بزيارة إلى المملكة المغربية بدعوة من منظمة جسر الثقافات بأزرو ، اهتم بعدة قضايا تتعلق بالخصوص بفصل السلط، والثنائية البرلمانية، وتمثيلية المرأة داخل المؤسسة التشريعية.

http://www.alkhabar.ma/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%88%D9%81%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A9_a64787.html

رسالة من سجن عكاشة بالدار البيضاء إلى عادل إمام

بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب وتحت رعاية الملك المغربي محمد السادس تم دعوة عدد من الناشطين الحقوقيين والفاعلين في منظمات حقوق الإنسان المهتمة بتقلص خدمات طبية وقانونية ونفسية وإعادة تأهيل ما بعد العقوبة للمحتجزين بمصر، للتعرف على أحوال السجون بالمملكة المغربية والاطلاع على تجربة المغرب في السماح للجهات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني بمتابعة المحتجزين والتدريب على منهجية الزيارة للسجون وحضور مؤتمر لآليات الرصد وتقنيات الزيارة لأماكن الاحتجاز.

كنت أحد المدعوين لمؤتمر آليات الرصد حيث قمت مع الفريق المصاحب في اليوم الثاني بزيارة سجن عكاشة المسمى بالسجن المحلي بمنطقة عين السبع بالدار البيضاء وهو أحد السجون الكبيرة الذي يتسع لأكثر من 8 آلاف سجين وعدد 500 موظف وطاقم حراسة، ولعل المهم في هذا المجال معرفة أن إدارة السجن هي لعدد من الموظفين المعيّنين من قبل الحكومة وليسوا خاضعين لوزارة الداخلية وليس للشرطة الحق في التواجد داخل المؤسسات السجنية !

وينحصر دور الشرطة في إنفاذ القانون والتسليم للضبطية القضائية فقط مما يخفف عنهم اعباء متابعة السجون ويمنع نهائيا اتهامهم بأنواع التعذيب والصدام مع المجتمع المدني.

الطاقم الطبي للسجن يبلغ 8 أطباء وعدد 15 ممرضا من كلا الجنسين و3 جراحين أسنان ووحدة متخصصة للغسيل الكلوي ومستشفى متخصص للجراحات ومدرسة لمحو الأمية وقاعة لتلقي محاضرات المنضمين للتعليم الجامعي وعدد من الأساتذة والمتخصصين الجامعيين ومسرح وسينما وقاعة لممارسة الرياضة.

ومطبخ يوجد به عدد من ثلاثيات حفظ الطعام الكبيرة الحجم وأفران للطبخ معدنية ومخزن للسلع والبقوليات ومتطلبات الطبخ، يوجد لكل سجين كمية محددة سلفا من الطعام والوجبات المقررة ثلاث وجبات يوميا، يتم إعطاء السجناء بعد خروجهم شهادات للعمل ومتابعتهم من خلال مؤسسة محمد السادس للتكوين المهني والاحتراف بسوق العمل، تم زيارة أخرى لاحقا لسجن الأحمديّة وهو من السجون الأصغر حجما.

في سجن عكاشة استقبلنا مدير سجن الرجال ومديرة سجن النساء بترحاب مع وفد من المجلس الوطني وقمنا بزيارة جميع مرافق السجن والاطلاع على السجلات بكل أنواعها والحديث الفردي مع المحتجزين والموظفين في المراقبة والتأهيل المهني والمعلمين والأطباء بل وأيضا تجربة الأجهزة الطبية والاطلاع على تاريخ صلاحية المواد الغذائية بل وتذوق الطعام وكان الأغرب وجود عينة من كل طعام يومي مقدم للنزلاء لمنع الاتهام بالتسمم أو سوء التغذية من قبل الجهات الرقابية والسماح بتلقي شكاوى المحتجزين.

وفي نهاية الزيارة قدم عدد من المحتجزين عرض لبعض الأغاني التقليدية المغربية وجزء من عرض مسرحي وتمت مقابلة فريق كرة القدم الذي يقوم بالمشاركة في بطولات أندية تحت رعاية الملك، الجميع كان يطلب منا طلبا وحيدا لاحياد عنه بعد أن أمطرونا بوابل من التحيات والنكات والقفشات المصرية التي تعلموها من مسرحيات وأفلام عادل إمام "ودنا زيارة من عادل إمام للمغرب نحن نعشقه" مدير السجن والمحتجزين والموظفين الجميع بلا استثناء، وتكرر نفس الطلب في أماكن أخرى من مدينتين وحكوميين بالمغرب، وعادل إمام بالمغرب رمز في المغرب لكل ماهو جميل بمصر، وأبعث برسالة إلى وزارة الداخلية والعدل والحكومة المصرية ورئيس مصر القادم، وهي ليست رسالة بقدر أنها رغبة حقيقية في أن نعود لنصبح كما ينبغي أن نكون بين دول العالم وتعود لنا الريادة في كل المجالات والتملص من تهم عدم احترام حقوق الإنسان وأدمية البشر، إنشاء إدارة مستقلة للسجون والغاء تبعيتها للداخلية، لأن للشرطة مهام تولى الأمن والقبض على المتهمين فقط ولو وزارة العدل محاكمتهم وإدارة للسجون مدنية التحفظ عليهم ومسئولية العمل بها، افرجوا عن ضباط الشرطة العاملين بالسجون فهم مسجونون مثلهم كالمحتجزين تماما واتركوهم لتولى أعمالهم التي تعلموها وهي الحفاظ على الأمن وخدمة المواطن لا إرهابه والتنكيل به!



اختتام المهرجان الوطني للمسرح الحساني بأغادير

خاص . (الحرية): أسدل يوم أمس بمدينة أغادير المغربية على الدورة الثانية من المهرجان الوطني للمسرح الحساني الذي نظمه فرقة محترف وفاء أغادير للمسرح بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومركز الدراسات الصحراوية بجامعة محمد الخامس من 14-18 مايو الجاري ويسعى المهرجان إلى إبراز الكفاءات المسرحية الحسانية ومنحها فرص التألق، تحفيزا ودعمًا للإنتاج الفني بالصحراء وتعريفًا بالثقافة الحسانية باعتبارها رافدا مهما من روافد الهوية والثقافة المغربية التعددية. وتشارك في المسابقة الرسمية للمهرجان هذه السنة عدة فرق مسرحية من لعيون والسمارة والداخلة وكلميم وأكادير ويهدف منظمو هذه التظاهرة إلى خلق موعد سنوي للمبدعين المسرحيين في الفضاء الحساني المغربي ويتطلع المنظمون إلى الانفتاح مستقبلا إلى مشاركة المسرحيين الموريتانيين وغيرهم من المنتمين للثقافة الحسانية ضمن هذه التظاهرة الثقافية سعيا لتقوية جسور التواصل بين الفنانين المسرحيين الحسانيين. بوسـتير المهرجان بوسـتير المهرجان وقد ترأست لجنة تحكيم المهرجان لهذه السنة وزيرة الثقافة المغربية السابقة ثريا جبران وتضم اللجنة السادة: أحمد مسعاية مدير سابق للمعهد العالي للفن المسرحي بالرباط، وأحمد مولود ولد أيده الأستاذ بجامعة نواكشوط وميلود بوشايد الأستاذ بجامعة الحسن الثاني والسيد محمد المختار دهاه. وقد نظمت إلى جانب العروض المسرحية بالمهرجان لقاءات وندوات وورشات تكوينية وأمسيات موسيقية وشعرية وأنشطة ثقافية. وقد فازت مسرحية الريح من كلميم بالجائزة الكبرى فيما آلت جائزة أفضل ممثلة لعلية اطوير وأحسن ممثل لمصطفى آكادر وأحسن إخراج لعبد القادر أطويـف.



التنسيقية الصحراوية للحالات الفردية والمجموعات الصغرى ضحايا الإختفاء القسري والإعتقال التعسفي تعقد إ

عقدت يوم أمس السبت 17 ماي 2014 التنسيقية الصحراوية للحالات الفردية والمجموعات الصغرى ضحايا الإختفاء القسري والإعتقال التعسفي ,بمقر حزب الحركة الشعبية بشارع السمارة بمدينة العيون إجتماعا تواصليا لدراسة مستجدات الملف والخطوات المستقبلية للمجموعة , وقد رفعت فيه العديد من الشعارات التي تمحور بالأساس حول المطالبة بإيجاد حل للملف المطلي المشروع وذلك عبر إدماج المقصيين من جهة وتقديم التعويضات المستحقة كنوع من أنواع جبر الضرر الفردي والجماعي من جهة اخرى.

هذا وقد سبق لتنسيقية أن خاضت مجموعة من الأشكال النضالية النوعية من بينها وقفت أمام **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالرباط وهي الوقت التي حضرها محامي التنسيقية وكان شاهدا على سيل الوعود التي تلقتها التنسيقية والتي كان أبرزها إصال اللائحة النهائية للضحايا لوزارة الداخلية على أمل أن تقوم هي بدورها بإرسال هذه اللائحة للبيت فيها بشكل نهائي وتلبية المطالب .

ورغم القمع الذي ووجهت به كتمزيق اللائحة من طرف قائد المقاطعة إضافة الى حجم التجيش المهول أمام مكان الإحتجاج , فإنها ستكون بداية لسلسلة من الوقفات والأشكال النوعية من الإحتجاج غير المسبوق

محمد حقيقي، المدير التنفيذي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان : ينبغي التعامل مع الظاهرة بنوع من الحكامة

قام منتدى الكرامة لحقوق الإنسان بعدة مبادرات لطى ملف ما يعرف بـ"السلفية الجهادية"، ابتداء من ما سمي بـ"المبادرة التصالحية" بالتنسيق مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أيام الرئيس أحمد حرزني سنة 2007، إذ بعد توصلنا بعدة رسائل من المعتقلين فيما يسمى بـ"السلفية الجهادية" تفوق المائة يحددون فيها موقفهم من العنف والمجتمع ومن إمارة المؤمنين توقفت المبادرة مع كامل الأسف، مع التذكير أن المنتدى وفي نفس السياق قام سنة 2010 بطبع وثيقة أصدرها الشيخ عبد الوهاب رفيقي (أبو حفص) تحت عنوان "أنصفونا" ونظم ندوة حولها، والوثيقة تنطوي على إجابات واضحة من عدة قضايا تشغل المهتمين، فشكّنت مجموعة من المعتقلين على ذمة هذا الملف تتفق مع ما ورد في وثيقة أنصفونا أطلق عليهم أصحاب المبادرة لكنهم ظلوا معتقلين حتى أنها مدة محكوميتهم ومنهم من ما يزال ينتظر.

وفي نفس الإطار، جاء اتفاق 25 مارس سنة 2011 مع فعاليات الحراك الشعبي، حيث تم الاتفاق مع الجهات المعنية إثر موجة الإحتجاج التي دشنتها معتقلو ما يسمى بـ"السلفية الجهادية" بسجن الزاكي بسلا، على إطلاق سراح المعتقلين المدانين بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب الذين لم تتوفر لهم شروط المحاكمة العادلة، وبالفعل أطلق سراح 196 معتقلا ضمن الدفعة الأولى بتاريخ 14 أبريل 2011، وهي خطوة جريئة كنا ننتظر منها أن تستمر لتشمل بقية المعتقلين من هذه الشريحة، غير أن أحداث السطح بسجن الزاكي بسلا أعادت الأوضاع إلى المربع الأول.

ويمكن أن نذكر أن منتدى الكرامة لحقوق الإنسان بشراكة مع جمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وجمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة، وبمشاركة الأستاذ أبو حفص والأستاذ محمد الخالدي نظمنا في شهر مارس 2013 لقاء تشاوريا أوليا تحت عنوان "من أجل فهم مشترك للحالة السلفية وسؤال المشاركة في الحياة العامة"، وأعدنا على إثره مذكرتين الأولى في موضوع برنامج الإدماج الاجتماعي ومعالجة المشاكل الإدارية والتأهيل الطبي لفائدة المعتقلين السابقين على خلفية قضايا الإرهاب، والمذكرة الثانية تتعلق بحقوق المعتقلين على خلفية قضايا الإرهاب بالسجون المغربية، وعقدت لجنة متابعة المشاورات لقاء مع السيد رئيس الحكومة خلال شهر يوليوز من سنة 2013. كما التقت اللجنة بوزير العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وقدمت لهما المذكرتين، وكان مدار النقاش حول موضوع المعتقلين على خلفية قضايا الإرهاب.

كانت هناك انفراجات سابقة في هذا الملف أطلق على إثرها العديد من المعتقلين الذين أدينوا بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب، والملف يعرف نقاشا واسعا من قبل المهتمين واتخذت بشأنه مبادرات متعددة، وفيه كذلك تراكم بذل من طرف جمعيات حقوقية وفعاليات. كما أن الملف لم يبق مرتبطا بأحداث 16 ماي 2003 إذا علمنا أن الأغلبية الساحقة من المعتقلين قضوا مدة حكمهم، بمعنى أننا أمام ظاهرة ينبغي التعامل معها بنوع من الحكامة، ذلك أن المعتقلين المعنيين لا يفتنون يخوضون إضرابات عن الطعام احتجاجية عن خلفيات اعتقالهم وظروف عيشهم داخل السجون والمطالبة بتقريبهم من عائلاتهم، ولا أتوقع أن يستمر هذا الاحتقان، فالخطوة الأولى التي ينبغي للمسؤولين اتخاذها تتمثل في تحسين ظروف إقامة المعتقلين من هذه الفئة داخل السجون وتقريبهم من عائلاتهم وتمتعهم بكل حقوقهم، لخلق شروط بناء الثقة، مع تمكين الجمعيات الحقوقية التي اشتغلت على الملف من فتح حوار معهم، للوصول إلى حل لطى هذا الملف، مع التأكيد على مواصلة الخطوات من أجل الرعاية البعدية المتعلقة بالإدماج الاجتماعي لهؤلاء. وأرى أن مبادرة اللقاء التشاوري تمثل إطارا مناسباً لهذا الموضوع، ومع كل هذا نتوقع انفراجات أخرى لهذا الملف للإعتبرات المذكورة سابقا، فالملف لم يعد مرتبطا بالضرورة بمناسبة أحداث 16 ماي.

المغرب يتهم منظمة العفو بالتجني في ادعاءات التعذيب

استغرقت الحكومة المغربية برئاسة عبد الإله بن كيران «عدم تحري» منظمة العفو الدولية عن الحقيقة، قبل إطلاق الأحكام حول ممارسة التعذيب في المغرب. وأصدرت الحكومة بياناً أول من أمس، وصفت فيه تقرير المنظمة بـ «المتسرع». واعتبرت أنه أصدر أحكاماً جاهزة «لا تراعي الجهود المبذولة والمكتسبات التي تحققت».

وأكد البيان أن الحكومة المغربية لم تكتفِ بالمصادفة على القوانين الدولية التي تناهض التعذيب، بل صادقت على البروتوكول الاختياري المرفق بها. وفتحت السجون ومخافر الشرطة أمام وفود المنظمات الدولية، وأقرت تجريم ممارسة التعذيب ضد المعتقلين. وجددت الحكومة التزامها التعاون مع المنظمات الدولية، في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب. إلى ذلك، كشف وزير العدل والحريات مصطفى الرميد أن وزارته مستعدة لفتح تحقيق في التجاوزات وممارسة التعذيب. كما أقرت خطة تسمح بتصوير وقائع استجواب المتهمين لتكون بمثابة دليل، في حال كانت هناك مزاعم مناقضة، موضحاً أن المحامين سيحضرون جلسات استجواب موكلهم.

ورأى الوزير المغربي أن تصنيف بلاده ضمن الدول التي يؤمل ارتقاؤها إلى الوفاء بمتطلبات مناهضة التعذيب يُعتبر أمراً مشجعاً، لكن اقتصر التقرير على حالات ادعى أصحابها تعرضهم للتعذيب «ليس منصفاً» في ظل التطورات التي تشهدها أوضاع حقوق الإنسان في المغرب، بخاصة أن الرباط كانت سباقة لإقرار منهجية العدالة الانتقالية. وأقرت مصالح شاملة، توخت «جبر الضرر وتقديم تعويضات إلى ضحايا سنوات ما يعرف بالرصاص»، في إشارة إلى فترة ما بين الاستقلال ونهاية عام 1999، ومعالجة ملفات المعتقلين السياسيين والمختفين والكشف عن مقابر جماعية وإمطة اللثام عن ضحايا الصراعات التي شهدتها البلاد. وكانت منظمة العفو الدولية انتقدت استمرار أساليب نزع اعترافات المتهمين عبر التعذيب، حيث يُستخدم الضرب على الأماكن الحساسة والتعذيب النفسي ضد هؤلاء. وكان المغرب شكّل «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» الذي عُهد إليه لمتابعة أي انتهاك في هذا المجال.

ملف الشهيد كمال عماري : الحقيقة الناصعة و محاولات التزيف اليائسة

وهو يقف منافحا عن حقه وحق المحرومين من أبناء بلده في وجه غطرسة الفساد والاستبداد ارتقى الشهيد المحبوب كمال عماري رحمه الله إلى ربه بعد أن هوت على جسده هراوات الغدر الأثمة محاولة إخماد همة سامقة وتنكيس علم زفراف وقتل إرادة لا ترضى عن الحق بديلا ، لم يجد الجلادون من حل للدفاع عن مناحمهم الفاسد سوى تسليط زبانية القهر والاعتداء على المطالبين بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية وهي المطالب التي وجب أن تتوفر بالضرورة في كل بلد يحترم القائمون عليه أنفسهم ويولون أهمية بمن هم أمانة في أعناقهم .

كان قرار منع الوقفات والمسيرات السلمية للحراك الاجتماعي بالقوة قد وصل وعزم المسؤولون على التنفيذ بمدينة أسفي ، وذلك يجعل مسيرة الأحد 29 ماي 2011 مسرحا للتطبيق . هذه المسيرة التي انطلق جزء من المشاركين فيها من جنوب أسفي بجي ' دار بوعودة ' حيث اصطف المحتجون ليقف أمامهم جيش عمرم من عناصر التدخل السريع بكل التلاوين ويبدأ الاعتداء الذي طال العشرات من المتظاهرين السلميين وكان من بينهم الشهيد كمال عماري رحمه الله الذي استهدفه الغادرون بعصيمهم في كل نقطة من جسده الصامد حتى أردوه مغشيا عليه قبل أن يتركوه لمصيره بعد تأكدهم من إنجاز المهمة.

هذه التفاصيل لسوء حظ الغادرين كانت على مرأى ومسمع من عموم المواطنين المشاركين في الاحتجاج والواقفين على الجنبات (...). لكن الغريب أن تطلع علينا الدولة بكل ما أوتيت من انعدام ضمير وتقوم بمحاولات يائسة لطمس معالم الجريمة مستعملة بذلك أبواقها البئيسة التي شرعت في إعداد القصص والسيناريوهات البديلة لصنع مشاهد مجانب للحقيقة وكأن الشهيد ليس مواطنا شريفا كان قلبه على وطنه يتشوق أن يراه حراكا يسمع كل أبناءه لا يُفرق بينهم حسب ولا نسب ، اختلفت الروايات المؤلفة لكنها توحدت في بلادها وانكشافها للقريب والبعيد فلم يُجد بذلك نفعا وبقي الحق ساطعا ناصعا لم ينفع في طمسه تدليس ولا بهتان.

فأصبحت قضية الشهيد كمال عماري رحمه الله شاهدا على الاغتيال المفضوح للمواطنين في واضحة النهار ووصلت تفاصيلها إلى أعلى المستويات في التداول حيث عرضت الملابس على أكبر الهيئات الحقوقية الدولية وتبنت الملف جل المنظمات الوطنية والعالمية . لكن الغريب أن السلطات في وطن الشهيد بعد محاولة التنكر له ابتداءً بالتزيف الذي لم يُجد نفعاً انتقلت إلى استراتيجية الإبطاء حيث ونحن على بعد أيام من الذكرى الثالثة للاغتيال لا زال الملف يراوح مكانه في أدراج محكمة الاستئناف بأسفي بل إن الأدهى أن يبقى التقرير الطبي حبيس القاعات المظلمة لا يصل للعائلة والمتبعين منه إلا ما جاد به مصدر من **داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالقول أن التقرير **إنجابي !!** .

نتساءل هنا عن مدى احترام الدولة للقوانين التي يجب أن تُطبق والحقوق التي لا ينبغي أن تُجْزأ ، فقتل مواطن تعذبا بهراوات أجهزة الداخلية لا ينبغي أن يكون مُسوَّغا للإفلات من العقاب بل على العكس وجب أن يُعتبر عنصر تشديد على الجناة باعتبار أنهم المؤتمنون على حفظ الأمن و نشر الأمان لا ترويع المواطنين وتعذيبهم حدّ الوفاة . نقف على مشارف الذكرى الثالثة لاغتيال كمال رحمه الله فيإلى متى التماطل و التباطؤ في محاسبة الجناة وجبر الضرر ؟ وهل المعوّل على تمديد الزمن لفرض النسيان ؟ سياسة يعلم الجميع أنها لم تنسينا من قضى قبل الشهيد عماري من الأحرار فكيف تنسينا شهيد الحرية كمال ؟ . فاعلموا أن أمام سياساتكم المكشوفة سيقف شعارنا الخالد ” لن نساك يا كمال و لا بديل عن محاكمة الجناة “.

Le MP a amorcé un nouveau tournant marqué par la prise d'initiatives et des rôles avant-gardistes (Laenser)

Salé, 18 mai 2014 (MAP) - Le secrétaire général du parti du Mouvement populaire (MP), Mohand Laenser, a affirmé dimanche à Salé, que sa formation se trouve aujourd'hui dans une nouvelle position lui permettant de passer de la participation dans la gestion de la chose publique à la prise d'initiatives au plus haut niveau des institutions.

M. Laenser, qui présentait le rapport politique lors de la session ordinaire du conseil national du MP, a affirmé que cette position de leadership permettra au parti de mettre en oeuvre son projet sociétal tout en étant en position de force. Ce projet, a-t-il estimé, constitue un besoin sociétal pressant et en parfaite harmonie avec la nouvelle constitution pour un Maroc de la dignité, de la justice sociale et de la préservation de l'identité nationale et des spécificités civilisationnelles marocaines.

Le 12ème congrès du parti constitue une occasion historique pour toutes les composantes du MP à ouvrir un débat franc pour mettre en place un plan d'action et parachever la réalisation des objectifs stratégiques du parti, qui portent notamment sur la mise à niveau de l'outil partisan aux niveaux local, provincial et régional, à travers des instances fortes capables de renforcer la place de la femme et des jeunes dans la société, et faire participer les cadres et les compétences dans les forums du MP, consacrer la démocratie interne et lier la responsabilité à la reddition des comptes pour que tous les harakis puissent participer à la gestion de leur parti et à la prise de décision.

Le SG du MP a appelé tous les harakis à faire réussir cette étape importante, et à privilégier l'intérêt du parti, soulignant la nécessité du respect des règles juridiques et s'y référer pour gérer les divergences "qui sont des indicateurs sains et reflètent la dynamique et l'ambition de tous pour renforcer la place du MP dans la vie politique et au sein des institutions".

M. Laenser s'est félicité par ailleurs du travail accompli par les élus du parti dans les collectivités territoriales et les chambres professionnelles, plaidant pour une représentativité honorable de cette catégorie lors du prochain congrès du parti.

Evouquant la question de l'intégrité territoriale du Royaume, M. Laenser a hautement salué les positions de SM le Roi Mohammed VI et Ses initiatives audacieuses visant la relance du processus de négociation en vue de trouver une solution politique à la question du Sahara sur la base de l'initiative d'autonomie, se félicitant de la visite réussie du Souverain dans la région d'oued Eddahab et l'intervention décisive de SM le Roi pour corriger les dérapages contenus dans le rapport du SG de l'ONU concernant la surveillance des droits de l'Homme dans les provinces du sud du Royaume.

Il a de même exprimé la satisfaction de sa formation quant à la dernière résolution du conseil de sécurité sur la question du Sahara, saluant les efforts du Maroc en matière de protection des droits de l'homme, notamment les deux initiatives du gouvernement à savoir l'interdiction de la poursuite des civils devant les tribunaux militaires et l'interaction rapide du gouvernement avec les plaintes du **conseil national des droits de l'homme**.

Les ennemis de l'intégrité territoriale du Royaume tentent de fuir en avant en jouant la carte des droits de l'homme pour dévier le conflit de sa dimension politique vers celle des droits de l'homme, a-t-il dit, ajoutant que toutes ces tentatives sont vouées à l'échec, eu égard aux avancées que le Maroc a réalisées en matière de construction de l'Etat de droit et de respect des droits humains.

De son côté, le président du comité préparatoire du 12ème congrès du parti, prévu du 11 au 13 juin prochain à Rabat, Mohamed Jouhari, a présenté un rapport sur les travaux des commissions issues du comité préparatoire, marqués par une forte mobilisation et un débat fructueux.



CODE DE LA PRESSE, LE CNDH S'EN MÊLE

Par [Fatima Moho \(Twitter\)](#) le 17/05/2014 à 14h30



Driss El Yazami, président du CNDH.

© Copyright : DR

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) organise, les 30 et 31 mai, un colloque international autour de l'arsenal juridique régissant la presse et les médias. Une rencontre qui intervient à la veille de l'adoption du nouveau projet du code de la presse.

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) organise un colloque international pour se pencher les textes législatifs encadrant le secteur de la presse et des médias, a déclaré à Le360 une source autorisée au sein du CNDH. Cette grande rencontre se penchera sur les expériences internationales concernant les réglementations en la matière. Il s'agit, selon notre source, d'un benchmarking qui intervient au moment où les professionnels attendent la copie du nouveau code de la presse. Par ailleurs, Le360 a appris auprès du Syndicat national de la presse marocaine (SNPM) que seuls les projets du nouveau statut du journaliste professionnel et du Conseil national de la presse étaient prêts. Des textes critiqués aussi bien par la Fédération des éditeurs que par le syndicat de la presse.



CODE DE LA PRESSE, LE CNDH S'EN MÊLE

Par [Fatima Moho \(Twitter\)](#) le 17/05/2014 à 14h30



Driss El Yazami, président du CNDH.

© Copyright : DR

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) organise, les 30 et 31 mai, un colloque international autour de l'arsenal juridique régissant la presse et les médias. Une rencontre qui intervient à la veille de l'adoption du nouveau projet du code de la presse.

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) organise un colloque international pour se pencher les textes législatifs encadrant le secteur de la presse et des médias, a déclaré à Le360 une source autorisée au sein du CNDH. Cette grande rencontre se penchera sur les expériences internationales concernant les réglementations en la matière. Il s'agit, selon notre source, d'un benchmarking qui intervient au moment où les professionnels attendent la copie du nouveau code de la presse. Par ailleurs, Le360 a appris auprès du Syndicat national de la presse marocaine (SNPM) que seuls les projets du nouveau statut du journaliste professionnel et du Conseil national de la presse étaient prêts. Des textes critiqués aussi bien par la Fédération des éditeurs que par le syndicat de la presse.